

اعتز بعلاقتي مع اسرة شومان

الاردني يتمتع اولاً بالسلامة والمتانة ويتمتع بتطور يتفوق على جميع الانظمة المصرفية العربية والجهان المصرفي مدين للبنك المركزي بهذا التطور بطريقة ادارته لهذا الجهاز وادارته للسياسات النقدية والتشريعات المصرفية التي مكنته من ايجاد جهاز مصرفي نعتز به.

وما يؤلمنا الهجمات على البنوك انها تحقق ارباحاً فاحشة والدعوة الى فرض ضرائب عليها اقول ان البنوك هي روح الاقتصاد يجب ان نحافظ على هذا النظام قويا سليماً معافى وان نمده بكل سبل القوة لانه الحصن الاساسي للاقتصاد وقوته وسلامته.

❖ **كيف تنظرون الى تطور الجهاز المصرفي في المملكة وما هي أبرز مظاهر هذا التطور خلال السنوات الماضية؟**

– كانت تطورات الجهاز المصرفي سريعة جداً من حيث عدد البنوك ومن حيث موجوداتها ومن حيث وادائها عن التطور الفني الكبير في طريقة تقديم الخدمة ونوعية الخدمات المقدمة.

واذا ما تناولنا السنوات العشر الاخيرة فسوف نجد ان عدد البنوك ارتفع من "20" بنكا عام 1995 الى "23" بنكا في عام 2004 فيما ارتفع عدد الفروع من "319" فرعاً الى "450" فرعاً وارتفع اجمالي موجودات البنوك من "8430" مليون دينار الى "17821" مليون دينار عام 2004 فيما ارتفع مجموع رأس المال والاحتياطيات من "702" مليون دينار الى "1874" مليون دينار.

وفيما يتعلق باجمالي ودائع البنوك في المملكة فقد ارتفع من "5788" مليون دينار في نهاية عام 1995 الى "11564" مليون دينار في نهاية عام 2004. وكذلك ارتفع اجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية من "3706" مليون دينار الى "6317" مليون دينار في نهاية عام 2004.

وهذه المقارنة تدل بشكل قاطع على مدى التطورات التي شهدتها الجهاز المصرفي في الاردن خلال السنوات الماضية.

❖ **كيف تصف الوضع الحالي للجهاز المصرفي؟**

– باختصار يمكنني وصف الوضع المصرفي حالياً بأنه يتمتع بشمولية الخدمات المصرفية المقدمة لمختلف فئات المجتمع ومؤسساته الاقتصادية الى جانب الالتزام بمعايير الرقابة المحلية والدولية والتي ستطابقها الى حد بعيد، كما يتمتع الجهاز المصرفي بالتطور من حيث المفاهيم والنظم والمنتجات واستعمال التكنولوجيا والكفاءة التشغيلية، اضافة الى تميزه بالصلاية والمتانة وارتفاع نسبة كفاية رأس المال، والربحية الجيدة، وسلامة نوعية الموجودات وحصافة السياسات الائتمانية اضافة الى تمتع الموارد البشرية بكفاءة تزداد عمقا مع الايام ولا ننسى هنا مدى احساس والتزام مؤسسات الجهاز المصرفي بالمسؤولية الاجتماعية.

والاهم من ذلك وصول هذا الجهاز الى مستوى هام من التطور الذي ساعد الاقتصاد على تحقيق معدلات النمو التي يحققها الآن.

❖ **ما هو تقييمكم لمساهمة البنوك في الانجاز الاقتصادي للاردن؟**

– ان المنطق الاقتصادي يقول انه لا يمكن ان يتحقق النمو الاقتصادي المستدام الا في ظل نظام مصرفي متطور والنظام المصرفي المتطور هو النظام الذي ينجح في تجميع المدخرات واستعمال هذه المدخرات في تقديم الائتمان لافضل المشروعات مردوداً.

وانطلاقاً من هذا المنطق أشير الى ان البنوك الاردنية نجحت في تجميع المدخرات اذ بلغت الودائع لديها 12 مليار دينار تعادل 153 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي اذ وقامت بتقديم 7 مليارات دينار كتسهيلات لمختلف الأنشطة الاقتصادية.

كما قامت بوضع مواردها من العملات الاجنبية في خدمة الاقتصاد اذ ان 14 بالمائة من التسهيلات هي بالعملة الاجنبية مليار دينار.

كما قامت البنوك بتوزيع تسهيلات على جميع القطاعات بما فيها القروض السكنية والاستهلاكية اضافة الى ان اسهم البنوك قدمت فرص ربح كبيرة للمساهمين.

وكذلك حققت البنوك ارباحاً ممتازة شكلت قيمة مضافة للاقتصاد وعاداً مجدداً على رأس المال المستثمر فيها، كما قامت البنوك بتوفير الامان والعائد والسيولة لحوالي 2ر6 مليون حساب لديها.

العلاقة؟

– لا ادعي اذا قلت انه كانت تربطني باسرة شومان علاقة وثيقة جداً وكانت العلاقة تخرج عن اطار العمل اليومي المصرفي حيث كنت على تماس يومي معهم.

الذكريات التي احملها للمرحوم عبد المجيد شومان والمرحوم خالد شومان فيها كثير من التقدير لان هذه المدرسة هي التي يتعلم فيها الى جانب العمل المصرفي السليم الاخلاق المهنية والمصرفية العالية التي كانا يتمتعان بها.

ولان هذه المهنة تؤدي الى ثقة فانا ادعي اني كنت اتمتع بثقة عالية جداً منهما وكانت تربطني ايضا مع عبد الحميد شومان علاقة مميزة وعلي ان اعطيه حقه، لكنني تركت البنك العربي على اثر وعكة صحية المت بي وكان وضعي في البنك العربي مرض لي ولهم وكنت احظى بدعم وتأييد وتقدير من دون حدود ولدي العديد من رسائل الشكر والتقدير في اكثر من مناسبة؛ وانكر ان عبد المجيد شومان عند الانتهاء من مشروع خصخصة شركة الاتصالات الاردنية وعند عودته من مقابلة مع جلالة الملك كان سعيداً جداً للانجازات التي تحققت في هذا الموضوع وكانت اول عملية ينجزها بنك عربي من هذا الحجم، ولما عاد من المقابلة فوجئت بكتاب شكر على مكتبي من المرحوم عبد المجيد شومان ولم تكن هذه المناسبة الوحيدة للشكر والتقدير.

ولا انسى الدعم غير المحدود من المرحوم خالد شومان الذي كان مبنياً على الثقة ولا تحوز على الثقة الا اذا بدأت تاريخاً من المصادقة والكفاءة والمهنية.

فترة عبد المجيد شومان كانت فترة غنية بالعمل والتطور وكانت فترة جيدة من عملي المصرفي لكن انا لن انسى مدرسة البنك الاهلي التي بدأت حياتي العملية المصرفية تلميذاً على ايدي المرحوم سليمان السكر الذي علمني المهنية الحقة وعلمني الاساس السليم للعمل المصرفي القائم على الصدق والامانة والتحضر.

انا اعتز دائماً بعلاقتي مع اسرة شومان واستطعت في البنك العربي ان اقدم الكثير وهناك كثير من المقترحات التي كانوا يعملون بها مثل فكرة البنك الاسلامي وفكرة اول شركة تأجير تمويلي في الاردن وهذه الافكار قادت البنك العربي لتحقيق نجاحات كبيرة.

انا اعطيت البنك العربي حياتي واقولها وانا متأثر عاطفياً ولما تركته تركته وانا متألم لاني كنت مريضاً. انا معجب ومغرم جداً بنجاحات الجهاز المصرفي الاردني واتمنى ان يعطى حقه من التقدير وان يقدم له العرفان بما حققه من انجازات واستطيع ان اقول اننا نعتز بان الجهاز المصرفي

اضافة الى ذلك فان البنوك تتبرع باستمرار الى المنظمات غير الحكومية وتقدم لها الدعم المادي المباشر الى جانب ان البنوك استست صندوق الصين لدعم الابداع بهدف تحسين نوعية التعليم الجامعي في الاردن من خلال اعداد برامج تقييم لبرامج التعليم في الجامعات التي بدأت بالتنافس فيما بينها للفوز بجائزة الصندوق.

❖ **بعض رؤساء مجالس الادارة في البنوك المحلية يشكل لوبي ضغط تجاه القرارات الاقتصادية والسياسات العامة المتعلقة بها. الى اي مدى هذه المقولة صحيحة؟**

– انا اعيش هذا الوضع ولم اجد لوبياً بالمعنى الحرفي ولا يوجد لي اي خبرة او تجربة عملية طيلة فترة عملي في البنوك.

البنوك لا تشكل لوبي ضغط بل تتابع قضاياها خاصة القوانين والانظمة التي تمسها والتعليمات التي تطال نشاطها والعقبات التي تعترض طريقها وهذا حق مشروع لها ودور جمعية البنوك في هذا المجال ان تتعاون مع الجهات الرسمية عند تعديل التشريعات التي تحتاج الى تعديل لتواكب التطورات في العمل المصرفي لانه يتغير بشكل سريع والقوانين والانظمة يجب ان تواكب هذا التطور وهذه جهود يجب الاهتمام بها لكي يبقى النظام المصرفي في الاردن متطوراً وقادراً على النمو والانتشار الاقليمي.

❖ **هل انت مع التوسع في الترخيص لبنوك جديدة؟**

– هذه قضية مثار جدل في الفترة الاخيرة وهناك توجهات ان يكون الترخيص ضمن محددات سيتم الاعلان عنها لاحقاً من قبل البنك المركزي.

❖ **هناك تخوف عالمي من مسألة غسل الاموال حيث ان البيئة التشريعية التي تضمن نظافة اي نظام اقتصادي من هذه العمليات كانت اهم متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والدخول في اتفاقيات مع الكتل الاقتصادية، فهل سجل في تاريخ البنوك الاردنية اي عملية غسل اموال وهل هناك تخوف في المستقبل من هذا الموضوع؟**

– موضوع غسل الاموال قضية عالمية والاهتمام فيها عالمي وكثير من الدول ومن ضمنها الاردن تبنت تشريعات تمنع غسل الاموال وهناك تعليمات من البنك المركزي بشأن هذا الموضوع وهناك مشروع قانون امام مجلس النواب بشأن هذا الموضوع، ونحن نسير ونطبق التعليمات لان النظام المصرفي الاردني يتعامل مع الانظمة المصرفية الاخرى في العالم ويجب ان تكون البنوك الاردنية موضع ثقة وتقدير من قبل الجهات التي تتعامل معها دولياً لانه اذا لم تكن هنا انظمة محكمة للتعامل مع موضوع غسل الاموال فان البنوك الدولية تتردد في التعامل مع البنوك الاردنية.

تاريخ البنوك الاردنية نظيف من عمليات غسل الاموال ولم تسجل اي مخالفة في هذا المجال وسمعنا ممتازة بين البنوك العالمية.

❖ **علاقتكم**

**بالبانك العربي
واسرة شومان،
كيف ترى
هذه**

■ **جمعية
البنوك
تهدف
لارتقاء
بالخدمات
المصرفية
وليس الاحتكار**

■ **البنوك
الجديدة
سترخص
ضمن
محددات
سيعلمها
المركزي**

